تقدير موقف

السياسة الأمريكية
اتجاه المواجهة في فلسطين

تقدير موقف

السياسة الامريكية اتجاه المواجهة في فلسطين

19 أيار 2021

تقييم

صدم تسارع الاحداث وانفجار الصراع العسكري، الحركة الدبلوماسية الامريكية في المنطقة، وكذلك أولويات السياسات الدولية وأربكها، وعلى وجه الخصوص مبادرة المقاومة الفلسطينية لفتح النار على إسرائيل، بسبب محاولاتها تهجير أهالي حي الشيخ جراح واقتحامها المسجد الأقصى في شهر رمضان، اللذان كانا السبب المباشر الذي أشعل الحرب. بينما يتبدى في الخلفية الأزمات السياسية المتكررة في الداخل الإسرائيلي واضطرار النسق السياسي للذهاب للانتخابات العامة كل عدة أشهر، بالإضافة الى أزمة إلغاء السلطة الفلسطينية للانتخابات بحجة عدم السماح للفلسطينيين في القدس بالمشاركة في التصويت. وضعت الازمة دولة الكيان الصهيوني على أول الطريق الموصل لانتفاضة فلسطيني 48 ضد المستوطنين، وقد تسبب ذلك بصدمة حقيقية للمستوى السياسي والأمني الإسرائيلي، وأدى لإرباك صانع القرار الإسرائيلي لعدة أيام.

إسرائيل اليوم مضطرة لإيقاف الحرب التي لا يسمح لها الوضع الداخلي والإقليمي والدولي الاستمرار فيها، لكنها تبحث عن اللقطة الأخيرة التي تظهرها منتصرة، ويتمثل ذلك في قتل أحد رموز القيادة العسكرية للمقاومة الفلسطينية، أو كشف ثغرة في البنية التحتية العسكرية للمقاومة الفلسطينية وإلحاق أكبر ضرر بها، إلا أنه في الداخل، ينتظر إسرائيل معركة تصفية حسابات سياسية كبيرة على كافة الصعد بين نتنياهو وخصومه السياسيين، مما سوف يعقد الأزمة السياسية في إسرائيل ويطيل أمدها.

في الولايات المتحدة، عطلت الحرب البرنامج الزمني والعملي للاستراتيجية الامريكية في غرب آسيا، ولا ترغب الإدارة الامريكية بالتورط في هذه المعركة ولا إطالة أمدها، ويبدو أن بايدن في طريقه لتجنب الصدام مع اللوبي الصهيوني عبر جمع دعم المزيد من النواب في الحزب الديمقراطي المتعضين ومعهم الإدارة من سلوك نتنياهو السياسي المعطل للتوجهات الامريكية في المنطقة، والتي يمكن تعدادها كالتالي:

- التوتر بشأن الموقف من المفاوضات النووية مع طهران.
- يعد نتنياهو حليفا للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، خصم بايدن اللدود في الانتخابات الرئاسية الامريكية، مما أدى لتأخر بايدن أكثر من شهرين لإجراء أول اتصال مع نتنياهو.
- بايدن وقادة الحزب الديمقراطي لا ينسون لنتنياهو موقفه من الرئيس الأسبق باراك أوباما، ومحاولة إفشال خططه وسياساته من داخل الكونغرس.
- عدم ذكر بايدن لإسرائيل في خطابه الذي حدد فيه سياسته الخارجية.
- طلب نتنياهو عقب فوز بايدن في الانتخابات موعدا لزيارة بايدن إلا أنه لم يتلق الرد.

- رفض بايدن الاتصال بنتنياهو، كان في أثناء الانتخابات النيابية الأخيرة في إسرائيل كي لا يُفهم اتصاله على أنه دعم من البيت الابيض لنتنياهو.
- التوتر المتعلق بمنتقدي إسرائيل داخل الحزب الديمقراطي الأميركي مثل بيرني ساندرز الذي وصف نتنياهو العام الماضي بأنه رجعي عنصري، وكذلك بعض النواب ذوو الأصول العربية وغيرهم، ممن يُطلَق عليهم "الفرع التقدمي الراديكالي للحزب الديمقراطي".

في حال توقفت المواجهة الحالية يمكن أن تفعّل إدارة بايدن مشروعها اتجاه القضية الفلسطينية بعد أن تباطأت في وضعه موضع التنفيذ واعتباره أمرا ثانويا مقابل قضايا شائكة أخرى، وتتمثل السياسة الامريكية المعلنة بالبنود التالية:

- التأكيد على حل الدولتين.
- إعادة التمويل للفلسطينيين من خلال الأونروا، بتقديم 235 مليون دولار، بالإضافة الى المنح المباشرة.
- استعادة البعثة الفلسطينية في واشنطن.
- إعادة فتح القنصلية الامريكية العامة في القدس الشرقية إرضاء للفلسطينيين.
- فتح قنصلية أمريكية في أراضي السلطة الفلسطينية. (بحسب توصية لوزارة الخارجية الامريكية)

لا يعني ذلك بالتأكيد عدم وجود احتمال أن يلجأ بايدن لتغطية عمليات للكيان الصهيوني ضد محور المقاومة في حال توقفت المواجهة، بهدف تعديل موازين القوى وتحسين شروط التفاوض مع إيران.

توجهات لحل الازمة

- ارسال مبعوث أمريكي في مستوى أعلى من هادي عمرو.
- اشراك القطريين والمصريين بشكل أساسي في الضغوط على المقاومة الفلسطينية، لا سيما حماس.
- استعمال مقدار عالي من القوة العسكرية للجيش الإسرائيلي، لإدراكه أن إيران وحزب الله وآخرين يراقبون علامات الضعف عند إسرائيل.
- دفع النواب العرب وقادة المجتمع الأهلي والمدني، لتثبيط حرارة الانتفاضة داخل مجتمع فلسطينيي 48.
- إعادة الاعتبار لمليشيات المستوطنين، وإعادة تنظيمهم وتدريبهم وتسليحهم تحت مسمى قوات الدفاع الإقليمية، لمواجهة أي انتفاضة في أراضي 1948، بعدما تم اهمالهم من قبل حكومة ايهود باراك، وأولمرت.

- مقايضة حماس بإعادة الاعمار مقابل تسليمها سلاحها الصاروخي بالتحديد.
- التركيز على التنمية الاقتصادية، وهنا تبرز التفاصيل التالية:
  - الضغط على إسرائيل لتوفير الخدمات الأساسية – مياه، كهرباء وغيرها – في الضفة الغربية وغزة، وتقديم تصاريح البناء، بالإضافة للتسهيلات المصرفية لتعزيز النمو الاقتصادي.
  - دفع الدول المطبعة حديثا (إضافة للسعودية) لتمويل الانتعاش الاقتصادي المزمع في الأراضي الفلسطينية.
  - إدخال حماس الى خيمة الحكم، عبر إقناع أبو مازن بمشاركة حماس في السلطة.